الرياض

السبت ٢٤ محرم ١٤٢٦هـ - ٥ مارس ٢٠٠٥م - العدد ١٣٤٠٣

النعيمي: حاملو الرخص التعدينية في المملكة يحققون إيرادات تقدر ب"١٢" بليون ريال سنوياً

وصرح معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي لوكالة الانباء السعودية قائلا "ان وزارة البترول والثروة المعدنية وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وبرعاية صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني - حفظهما الله - تنظم هذه الندوة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين احدى منظمات جامعة الدول العربية وقد تم استقطاب عدد من المتخصصين والخبراء والمستثمرين بصناعة التعدين في العالم العربي والمملكة وبعض الخبراء الاجانب لحضور هذه الندوة والمشاركة بأوراق عمل."

وقال معالي وزير البترول والثروة المعدنية في هذا الخصوص "ان الوزارة تتطلع من خلال هذه الندوة الى تحقيق إنجازات عديدة تتمثل في تكثيف التنسيق بين المسؤولين عن قطاع الثروة المعدنية في الدول العربية الذي سيؤدي بإذن الله الى امكانية اقامة مشروعات تعدينية مشتركة بين الدول العربية وزيادة اللقاءات والندوات وحلقات النقاش وورش العمل ذات العلاقة بهذه الصناعة وحث الجهات المتخصصة للترويج عن الفرص التعدينية المتاحة وبناء قاعدة من المعلومات الفنية تكون متاحة لجميع المستثمرين في الدول العربية والدول الاجنبية والتنسيق في مجال الانظمة والتشريعات والسعي لأن تكون هذه الانظمة متقاربة في احكامها لتساهم في الاندماج الاقتصادي التعديني بين الدول العربية."

واضاف معاليه "بتوفيق من الله تعالى تم تحقيق انجازات عديدة في المملكة العربية السعودية على مستوى الاستثمارات التعدينية ومن ابرزها واهمها صدور نظام الاستثمار التعديني بالمرسوم الملكي رقم م / ٤٧وتاريخ ٢٠شعبان ١٤٢٥هـ ومن اهم مميزات النظام تميزه بالشفافية والوضوح في احكامه والذي يأخذ بمبدأ الاولوية في تقديم الطلب والذي يحتوي على عدد من الحوافز للمستثمرين من اهمها تقليص مساحة رخص الكشف من ١٠٠٠٠كم مربع الى ١٠٠كم مربع بغرض اتاحة اكبر فرصة للمستثمرين وكذلك إلغاء الاحكام السابقة المتعلقة بالدفعات المقدمة ومشاركة الدولة في الارباح ومن اهم الحوافز المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين واعادة تسمية جميع الصكوك التعدينية بمسمى رخص لتسهيل الاجراءات وإلغاء طلب المؤهلات الفنية والمالية لرخص الاستطلاع والكشف ووضع فترات محددة لإصدار الرخص من ١٥الى ٦٠يوما."

وأبرز معاليه ما تحقق على صعيد الاستثمار التعديني في المملكة اذ تحققت العديد من الانجازات منها استخراج ما يزيد عن "٢٠٠" مليون طن من الخامات المعدنية سنويا في المملكة بواسطة مايقارب "٥٠٠" حامل رخصة استغلال يمثلون مايقارب ١١٠٠رخصة وتعتمد الكثير من الصناعات التحويلية في المملكة على هذه الخامات المحلية مثل صناعة الاسمنت والخزف والدهانات والزجاج ولصناعة التعدين دور فعال في مسيرة التنمية وتمثل حاليا ما يقارب " ٢في المائة" من الناتج الاجمالي المحلي ويتركز دورها الاكبر حاليا في توفير الخامات لاقامة البنية التحتية للدولة.

وتطرق معاليه لما تحقق على الصعيد المالي اذ تحقق لحاملي الرخص في المملكة ايرادات تقدر سنويا بحوالي "١٢" بليون ريال وأرباح تقدر ب ٤ر ٣بلايين ريال حيث بلغ اجمالي مساحات

الرخص الممنوحة من وزارة البترول والثروة المعدنية ما يزيد عن "١٢٢" الف كيلومتر مربع ساهمت في ايجاد فرص عمل بما مقداره "٤٧" الف وظيفة لدى القطاع الخاص.

وأكد معالي المهندس علي النعيمي ان قطاع التعدين في المملكة شهد خلال العقد الاخير نموا كبيرا وخصوصا خلال الخطة الخمسية السادسة والسابعة حيث ارتفع عدد رخص التعدين من "٦٢٧" رخصة في عام ١٩٩٥م الى مايقارب "١١٠٠" رخصة في عام ٢٠٠٥م.

وقال "كذلك تضاعفت مساحة الرخص التعدينية الممنوحة من "٢٩" الف كم مربع في عام ١٩٩٥م الى اكثر من "١٢٢" الف كم مربع في عام ٢٠٠٥م وتشمل رخص الكشف ورخص التعدين ورخص المناجم الصغيرة ورخص محاجر مواد البناء."

وتابع يقول "بلغ عدد الشركات الاجنبية التي حصلت على رخص تعدينية مختلفة من هذه الوزارة سبع شركات صدر لها عدد "١٧" رخصة تشمل على عدد "١" رخصة تعدين وعدد "١١" رخصة كشف وعدد "٥" رخص استطلاع."

واختتم معالي وزير البترول والثروة المعدنية تصريحه قائلا "اننا سعداء باستضافة هذه الندوة المهمة وسعداء بمشاركة اخواننا بالدول العربية ونتطلع بإذن الله أن تسهم هذه الندوة في زيادة حجم الاستثمارات التعدينية والتنمية الشاملة للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في الدول العربية بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص."